

غنصن في اعتصام «العمالي»: السلسلة حق والتمويل واجب على الدولة من أرباح الربيع

العمال المضومين وعائلاتهم بعد ترك العمل، وهو مشروع الاتحاد العمالي العام، الذي يجب أن يقر في هذه الدورة التشريعية».

كما دعا إلى «إعطاء غلاء المعيشة وتصحيح الأجور ولجنة المؤشر»، معلناً رفض الاتحاد «السياسة الضريبية القاتمة»، ومطالبته «باعتاد الضريبة التصاعدية على الأرباح والدخل الموحد واستعادة الأملاك البحرية والنهرية والبرية وجباية الضريبة من كبار المكلفين ووقف الهدر والفساد والسمرسة».

الدامرجي

وتحدث وليد الدامرجي باسم لجنة المتابعة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي ولجنة الدفاع عن قضية المستجربين وقال: «هناك دائما أسباب موجبة لكل قانون، ومعايير اقتصادية ومعيشية واجتماعية يجب دائما اتباعها، وهذا ما هو مفقود

نقد الاتحاد العمالي العام اعتصاماً أمس، تزامناً مع انعقاد مجلس النواب، «حفاظاً على لفة العيش ومنعاً لزيادة الضرائب»، وتقدم المعتصمين رئيس الاتحاد غسان غنصن وممثلون عن النقابات والاتحادات العمالية.

غنصن

وألقى غنصن كلمة أكد فيها أنّ السلسلة «حقّ لأصحابها والتمويل واجب على الدولة، من الأرباح المتراكمة والربيع وليس من الجيوب الخاوية»، مجدداً رفض الاتحاد «جميع أشكال الرسوم والضرائب وخصوصاً T.V.A.، وكل أشكال التعاقد خارج قانون العمل».

كما دعا إلى «تجنيب جميع الفئات العاملة في وزارات الدولة والقطاعات المختلفة وإعادة التأهيل والتوزيع والحفاظ على الحق بالعمل والضمائم وتسيير إدارات الدولة ومؤسساتها»، و«بإضمان الصحي



فضل الله متحدّثاً خلال وقفة التضامن النيابي مع الإعلام (تثوّر)

غابت ستريدا، إلا أنّ نواب «القوات» أدلوا بدلوهم، النائب زهرا أشار إلى «أنّ التوافق لن يحصل، ونحن نهدر فرصة لينتد انتخابات رئاسة الجمهورية، وأن لا تغيير في مرشح 14 آذار رئيس «القوات» سفير جعجع لرئاسة الجمهورية». أما النائب إيلى كيروز فادعى «أنّ التجمال على جعجع سببه ليس ما يُنسب إليه زورا وإنما مواقف».

تضامن مع الإعلام

كتابة بترشيح 14 آذار الاستغزاري لجعجع، ووقوفها إلى جانب المحكمة الدولية في قرارها، نقد عدد من النواب عند الساعة الحادية عشرة وقفة تضامنيّة مع صحيفة «الأخبار» وقناة «الجديد». ودعا رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله انتكح دستور بعد تجاوز رئاسة الجمهورية، السيدات اللبنانيّين والدستور والمؤسسات»، قائلا: «إنّ وفتنتها هي للدفاع عن لبنان الذي انتكح دستوره بعد تجاوز رئاسة الجمهورية»، وكفى استباحة لحريات اللبنانيين». وراى «أنّ أيّ إعلامي يقول الحقيقة في وجه الفساد وأخطاه المحكمة سيتعرّض لما حصل مع خياط والأمين».

خفت يوم أمس زحمة الصحافيين رغم الحضور الإعلامي الكثيف في بهو المجلس، شاركت الصحافيين أيضا تربي شمعون التي وجدت بينهم واكتفت بالقول: «كل ممي هو عدم إيصال سفير جعجع إلى رئاسة الجمهورية». أما القوى الأمنية التي تتمترس عند مداخل ساحة النجمة وأمام المجلس، لا سيما في ظل التمرحات والاعتصامات المطالبة والتقالبة لأكثر من عشر ساعات يومياً، وتكتف إجراءاتها المرورية، فإنها باتت تتنّ من الوضع وتصلي لكي ينهي المجلس جلساته وينتخب رئيسا للجمهورية، بعدما كان عناصرها يسألون الصحافيين أثناء الجلسات التشريعية هل اقترت السلسلة؟ هل انتهت الجلسات؟ وتكرر المشهد أمس، فردّد أحد العسكريين «متيح ... خلصونا بكر اليوم!»



خلال الاعتصام في ساحة النجمة (تثوّر)

دعا لإقامة النظام الاقتصادي المبني على العدالة الاجتماعية

«القومي» يؤكد في عيد العمل الأوليّة لإنصاف المنتجين والتصدي للسياسات الظالمة

في وجه السياسات الضارّة الجائرة بحق ذوي الدخل المحدود والفقراء وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لبناء شعبنا بما فيها الضمان الصحي وضمان الشبخوخة. هذا العيد هو حافز لنا بأن نتمسك بوحدتنا الاجتماعية وبحقوقنا ضد أي فرز طائفي أو مذهبي أو فئوي على أي مستوى، لأنّ وحدة المنتجين في كل القطاعات هي الأساس في وحدة المجتمع ووحدة الوطن وتجاوز كل مشاريع القوى والجهات التي تحاول أن تغيب الحقوق المشروعة بإثارة الفتن والتسخر خلفها حمايةً لمصالح القابضين على مقاليد السلطة السياسية والمالية.

هذا العيد حافز لنا لأن نتحصن بالوعي القومي الاجتماعي ولنتمسك بخيار المقاومة ضدّ العدو الذي يحتل أرضنا ويهجّرنا ويقتلنا من أرضنا، لأنّ المقاومة هي الخيار الوحيد الذي يمكننا من الدفاع عن أرضنا ومواردنا وربع العدو الصهيوني.

ولذلك، نعلن ووقوفنا إلى جانب القوى العاملة والمنتجة، في تحركها الهادف إلى دعم العمال والموظفين والفلاحين وكل المنتجين للحصول على حقوقها وتحقيق معايير العدالة الاجتماعية.

إنّ الحزب السوري القومي الاجتماعي، إذ يهنئ العمال في عيد العمل، ويؤكد أحقية مطالبهم يدعو إلى إنصاف العمل والمنتجين وإقامة النظام الاقتصادي الجديد المبني على العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات.

خلال الاعتصام في ساحة النجمة

دعا لإقامة النظام الاقتصادي المبني على العدالة الاجتماعية

«القومي» يؤكد في عيد العمل الأوليّة لإنصاف المنتجين والتصدي للسياسات الظالمة

بمناسبة الأول من أيار، عيد العمل، أصدر عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب السوري القومي الاجتماعي زئيه روحانا بياناً أكد فيه أولوية إنصاف كل المنتجين، وأهمية التصدي لسياسات الظلم الاجتماعي، والنضال في سبيل إقامة النظام الاقتصادي الجديد المبني على العدالة الاجتماعية.

وتوجّه البيان إلى المنتجين فكرياً وصناعةً وغلالاً بالقول: «بطل عيد العمل، والأمة ترزح تحت أعباء الحروب والفتن التي تقف وراءها القوى الاستعمارية والكبان اليهودي الصهيوني الغاصب وأدواتهما. تفتيناً لمؤامرة تستهدف وحدتنا وهويتنا وحقوقنا وثرواتنا ومواردنا، وضرب مقومات الحياة الحرة الكريمة لشعبنا ومجتمعنا، وتدمير مصادر البنى وال عمران التي تشكل أساس التقدم والارتقاء والإزدهار».

باتي عيد العمل، عيد العمال والفلاحين والمنتجين فكرياً وصناعةً وغلالاً، فيما شعبنا يخوض مواجهة قاسية ومؤلمة ضدّ القوى الإراهية المتطرفة من أجل صيانة مقومات الكماكس التي هي ثمرة عرق العمال والفلاحين والمنتجين، وحصيلة نضالهم وجهادهم، كما يخوض معارك الدفاع عن الحق القومي وخيار المقاومة والصمود على مدى أرضنا القومية.

إنّ هذا العيد هو حافز لنا بأن ننصّد لسياسات الظلم الاجتماعي ونواجه الاحتكار والفساد والمحسوبيات ونقف

هل سيكون 7 أيار يوماً مجيداً للرئاسة الأولى؟



بري وجنبلاط في ساحة النجمة

هتاف دهام

لا نصاب في القاعة العامة لمجلس النواب قبل التوافق على رئيس وفاقي. فيوم السابع من أيار لا أحد يعلم أنه سيكون يوماً مجيداً للرئاسة الأولى. حدّد رئيس المجلس النيابي نبيه بري يوم الأربعاء المقبل موعداً جديداً للاستحقاق الرئاسي. التاريخ يحمل الكثير من الدلالات. 7 أيار 2005 ذكرى عودة العماد ميشال عون من المنفى، و7 أيار 2008 إسقاط مشروع ضرب المقاومة.

الأمور ستبقى على حالها إلى ذلك الحين. يحضر نواب 14 آذار المتمسكون، بترشيح جعجع. يقطع نواب فريق 8 آذار والتيار الوطني الحر الذين لن يسلكوا سلوك تيار المستقبل في استعراض الترشيحات الإعلامية. السيناريو نفسه سيتكرر في انتظار تبيان الخطط الأبييض من الاتصالات البرتقالية – الزرقاوية.

لم يتكف رئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون بجواب تيار المستقبل، لجهة السير به رئيساً وفاقياً، بل سيبتزهم. يؤكد العماد عون بحسب مصادر مطلعة أنه ليس مضطراً إلى تأمين نصاب أي جلسة إلا على قاعدة التفاهم معه والذي سيتم على قاعدة ترتيب وضع البلد. وهذا يستدعي التفاهم على راسي الجمهورية والمحمدة.

لا حول ولا قوة أمام تيار المستقبل إلا التفاهم مع جنترال الرابية، فالعادلة التي ترسم تقوم على ضرورة التفاهم مع عون، أو الفراغ الطويل، وعلى ما يبدو سيبقى المستقبل يزكي جعجع كخيار تكتيكي لخطة الانتظار على التفاهم حول الرئيس العتيد.

والى ذلك الحين، فإنّ أي قرار قد يتخذه تيار المستقبل في دعم مرشح للرئاسة الأولى لن يخرج حتى تاريخ 7 أيار كما يقول النائب عمار حوري عن إجماع قوى 14 آذار.

يضع تيار المستقبل احتمال الشغور في الرئاسة الأولى لا الفراغ لأنّ الحكومة مجتمعة ستتولّى في هذه

الحال صلاحيات الرئيس. ولما كان جميع النواب يعولون على ما ستؤول إليه الاتصالات العونية – المستقبلية بقي نواب المستقبل على موقفه القائل إنّ الاتصالات لا تزال على حالها، ولم تحقّق جديداً، رغم أنّ الأمور ليست مقلّدة. على عكس الأجواء التي تلقها وزير التربية الياس بو صعب، موفداً من رئيس كتل التغيير والإصلاح، إلى الرئيس بري عن اللقاء البريبي الذي استمرّ 5 ساعات و40 دقيقة، «أنّ فمة توافقاً على ألا يكون هناك فراغ في الرئاسة الأولى في 25 أيار، والحرص على انتخاب رئيس قبل 25 أيار».

النائب حوري يؤكّد له «البناء» أنّ الرئيس سعد الحريري قال في اللقاء الذي جمعه مع وزير الخارجية جبران باسيل والوزير بو صعب إنه «يجبّ الاتفاق المسيحي، وأنه يسير في أي اتفاق مسيحي في الاستحقاق الرئاسي». لم يرقّ كلام حوري لنواب التيار الوطني الحر الذين اعتبروه نوعاً من «التزحيط» المستقبلي للعماد عون، فالتفاهم على اسم العماد عون مع جعجع أو رئيس حزب الكتائب أمين الجميل هو من سابع المستحيلات، أما إذا كان التفاهم مع النواب المسيحيين، فعاد نواب «الوطني الحر» إلى مسألة انتخاب النواب المسيحيين في 14 آذار الذين أتوا بأكثرية أصوات الناخبين الستة.

لم يستطع نواب المستقبل بعد تقبّل فكرة أن يتأوا إلى المجلس ويستقوا اسم العماد عون في صندوق الاقتراع. لكن لا حول ولا قوة، حالهم اليوم أنهم يضعون رجلا في البور ورجلًا في الفلاحة أثناء حديثهم عن الاستحقاق والرئاسة لجهة الاختيار بين حليفهم القومي، أو خصمهم العوني، وهم يأمس الحاجة إليه لعودة العوني، تنظر التوافق الإيراني – السعودي يقول حوري لبني على الشيء مقتضاه.

ولما كان نصاب الجلسة لم يكتمل، فإنّ الحزب النيابي كان في لوبي المجلس، وخارجه.

75 نائباً فقط دخلوا القاعة وغادروها

المعطيات وموازين القوى مختلفة كلياً بين المرشحين

المشروع سقط... سفير جعجع لن يكون بشير الجميل الجديد

ماهر الخطيب

منذ دخوله الحياة السياسية من البوابة العسكرية، يحلم رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بأن يكون الوريث الشرعي لمشروع بشير الجميل، الذي كان قائماً خلال الحرب الأهلية، لكنّ فرض تكراره تجربة الجميل في هذه المرحلة تبدو معدومة بشكل مطلق، نظراً إلى تبدل الظروف والمعطيات الداخلية والخارجية بشكل مطلق، وبالتالي لن تكون الحركة التي يقوم بها في هذه الأيام أكثر من صراخ في واد لا يسمعه أحد.

من حقّ جعجع أن يحلم وأن يذهب بعيداً في الحلم، لكن عند العودة إلى واقع المرير سيكتشف أنّ أبرز من هم إلى جانبه اليوم، غير مؤمنين بقدرته على تكرار التجربة التي سقطت بالضربة القاضية رغم إيمانه بدين أنّ فرص نجاحها لم تعد قائمة على ما يبدو عادت إلى الحياة بعد خروجه من السجن بقانون العفو الصادر عن المجلس النيابي.

وبغض النظر عن تاريخ جعجع، الذي يرى قسم كبير من اللبنانيين أنه لا يؤهله للترشح إلى رئاسة الجمهورية حتى، لا الوصول إلى الكرسي الرئاسي فقط، يقول المنطق بأنّ رئيس حزب القوات اللبنانية لا يملك المعادلات التي توصله إلى قصر بعيداً في هذه المرحلة، وهو لن يكون قادراً على الاستمرار بالترشح طويلاً، كون قوى الرابع عشر من آذار تدرك جيداً منذ البداية أنّ هذا «الحصان» خاسر.

موازين القوى مختلفة كلياً

من وجهة نظر إحدى الشخصيات السياسية التي عاشت الفترة التي وصل فيها بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، فإنّ موازين القوى في هذه المرحلة مختلفة كلياً، وبالتالي لا يمكن تكرار التجربة اليوم بأي شكل من الأشكال، لا بل إنها ترى أنّ الزمن تبدل كثيراً ولا يمكن العودة إلى الوراء من جديد.

وتنطلق هذه الشخصيات من المعطيات الداخلية لتشير إلى أنّ البلاد كانت في ذلك الوقت تعيش حالة من الحرب الأهلية، في ظل انقسام واضح بين مشرعين، الأول يمثل الجميل مدعوماً من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، والدول الأوروبية، والثاني تمثل الحركة الوطنية مدعومة من سورية وبعض الدول العربية الأخرى.

ولفتت هذه الشخصية إلى أنّ «الإسرائيلي» في ذلك الوقت دعم ترشيح الجميل بشكل قوي من خلال اجتياحه بيروت، وبالتالي كان صاحب القرار الأول في وصوله إلى قصر بعبدا، الأمر الذي كان واضحاً من خلال الضغوط الكبيرة التي مورست على النواب الذين كانوا يعارضون ذلك، إضافة إلى نقل بعض النواب من مناطقهم البعيدة إلى المجلس النيابي عبر الطوافات العسكرية.

كما توضح أنّ وصول الجميل إلى الرئاسة الأولى في ذلك الوقت كان مدعوماً من قبل بعض القوى والشخصيات السياسية المتنوعة طائفيًا بسبب ارتباط مصالحها بالمشروع الذي كان يعمل، في حين أنّ جعجع لا يملك تأييد معظم القوى السياسية الفاعلة في البلاد اليوم، وهو لا يملك أصلاً تأييد جميع الأصدقاء الجورديين في قوى الرابع عشر من آذار بشكل جدي، إذ يدمعه بعض من منطلق الحفاظ على وحدة هذه القوى لا أكثر، وعندما تحدث ساعة الحقيقة سيكتشف ذلك، بسبب التنافس القائم في ما بينها على الكرسي الرئاسي.

في المحصلة، ترى هذه الشخصية أنّ العامل «الإسرائيلي» كان

حزب القوات اللبنانية، والتي لا يمكن له الخروج منها، خصوصاً أنّ ذلك سوف يؤدي إلى عزله بشكل كامل، وتجميد دوره في الحياة السياسية اللبنانية.

وصول جعجع إلى قصر بعبدا مستحيل

على صعيد متصل، وانطلاقاً من المعادلات القائمة في البلاد على صعيد توزيع القوى في المجلس النيابي، تؤكد مصادر نيابية في قوى الثامن من آذار أنّ وصول رئيس القوات اللبنانية إلى رئاسة الجمهورية أمر مستحيل، وتشير إلى أنّ أي جلسة نيابية لانتخاب رئيس الجمهورية المقبل، لن تعقد طالما أنّ قوى الرابع عشر من آذار لا تزال تتبنى ترشيح جعجع.

وتشير هذه المصادر إلى أنّ من غير المنطقي أن يتصور بعض أنّ فريقنا السياسي سوف يقبل بوصول جعجع إلى القصر الجمهوري، في حين أنّ قسماً كبيراً من اللبنانيين لم يهضم حتى الآن فكرة ترشحه حتى. وتؤكد أنّ الموضوع غير خاضع لأي نقاش على الصعيد السياسي، كون جعجع يشكل استغزاراً كبيراً لغالبية المواطنين اللبنانيين.

وتتشدد هذه المصادر على أنّ وصول رئيس القوات اللبنانية إلى الرئاسة الأولى من الممكن أن يحصل فيما لو انقلبت كل موازين القوى بشكل كامل، في حين أنّ هذا الأمر لا يحصل، بل إنّ المشروع الذي ينتمي إليه هو المنتصر في لبنان والمنظمة، وبالتالي لا يمكن أن نقبل برئيس للجمهورية بمواصفات تقفّر علينا، لأنّ كل الانتصارات السابقة التي تحققت تكون بلا قيمة أمام هزيمة كهذه.

وتلقت هذه المصادر إلى أنّ وصول شخصية تحمل المشروع الذي يمثل جعجع في لبنان حالياً، يحصل فيما لو كانت الدولة السورية قد انهارت كلياً، وفيما لو نجح العدو «الإسرائيلي» في شنّ عدوان على المقاومة يقضي عليها بشكل كامل، لكنّ هذا الأمر بات من الأحلام. وتشدد على ضرورة فهم مقولة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله التي أعلنه أنّ زمن الإرهاب قد ولى، بشكل جيد، لأنّ من خلالها يمكن فهم كيفية التعاطي مع ترشيح جعجع.

وفي قراءة سريعة لموازين القوى، توضح أنّ «الإسرائيلي» لم يعد قادراً على إيصال أي مرشح من الممكن أن يحقق أهدافه في أي يوم من الأيام، والمعطيات التي تساهم في أخذ القرار السياسي في لبنان ليست إلى جانب هذا المشروع، وبالتالي من هنا ينبغي البحث عن الشخصيات التي من الممكن القبول بها في رئاسة الجمهورية.

وتشير إلى أنّ على قوى الرابع عشر من آذار، إذا كانت تريد حصول الاستحقاق الرئاسي فعلياً، التخلي عن تبني ترشيح رئيس القوات اللبنانية، والذهاب نحو طرح الأسماء التوافقية التي من الممكن القبول بها منطقياً، ولأن لا يكون هناك رئيس جديد للبنان في وقت قريب، وتؤكد أنّ سقف فريقها السياسي في هذا الاستحقاق عالياً لن يتم التراجع عن مبادئه الأساسية تحت الضغوط.

ومن هذا المنطلق، تؤكد المصادر الأ داعي لعقد أي جلسة مقبلة لانتخاب رئيس الجمهورية في حال استمرت الوقائع على ما هي عليه، وتصف الأمر بالوقت الضائع»، وتشدد على أنّ النصاب لن يتأمن إلا لانتخاب رئيس يحافظ على مكتسبات لبنان في مواجهة الأطماع «الإسرائيلية»، لا يسلم البلاد من أجل تحقيق مصالحه الخاصة.



وقال الخطيب: «رفعنا الصوت في الإقليم ضدّ ترشيح جعجع لأننا لا نريد دماءً وأسى ولوعة وأوجاعاً، سائلاً: فهل يجوز لرئيس جمهورية لبنان أن يكون على رأس برنامجه زرع سلاح المقاومة وتحييد لبنان عن الصراع العربي – الصهيوني، وجعله ملحقاً بالمحور الأميركي –

الغربي – الصهيوني؟»

واعتبر الخطيب «أنّ على كل رئيس جمهورية أن يحاكي موقف رئيس الجمهورية السابق اميل لحود ويضع على رأس برنامجه القتالية الذمبية وهي جيش وشعب ومقاومة، لأن المقاومة هي التي تحمي لبنان وشعبه وأرضه وثرواته وميابه، داعياً النواب إلى رفض ترشيح جعجع لأنه فاقد الأهلية، فالقضية هي موقف مبدي وثوري وليس موقفاً نارياً».